

قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥١

بإلغاء المادة ١٤ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء جامعة
ابراهيم باشا الكبير واستبدال نص جديد بها

نحن فاروق الأول ملك مصر

نهر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقناه
عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تلغى المادة ١٤ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ ويستبدل
بها النص الآتي :

« لكل كلية من كليات الجامعة مجلس يسمى «مجلس الكلية» ويتولى
إدارتها عميد وعند غيابه وكيل .

يُعين العميد بأمر من وزير المعارف العمومية من بين ثلاثة من الأساتذة
المصريين ذوي الكراسي، يرشحهم مجلس الكلية ويكون تعيينه لمدة ثلاث سنوات .

لولا تجوز اقالة العميد من العادة قبل انقضاء المدة المذكورة الا بقرار
من الوزير بعد موافقة مجلس الجامعة .

لولا تجوز اعادة ترشيح العميد المقال قبل مضي سنتين .

لوكيل الكلية ينتخبه مجلس الكلية من بين الأساتذة المصريين ذوي الكراسي
لمدة سنتين قابلة للتجديد ويقوم مقام العميد عند غيابه في جميع اختصاصاته .

مادة ٢ - لكل وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر في ٢١ شوال سنة ١٣٧٠ (٢٥ يولييه سنة ١٩٥١)

فاروق

نائب امير حفرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير المعارف العمومية (بالنيابة)

احمد هليان هنام

قانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥١

بإلغاء المادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء
وتنظيم جامعة فاروق الأول واستبدال نص جديد بها

نحن فاروق الأول ملك مصر

نهر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقناه
عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تلغى المادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢
ويستبدل بها النص الآتي :

« لكل كلية من كليات الجامعة مجلس يسمى «مجلس الكلية» ويتولى
إدارتها عميد وعند غيابه وكيل .

يُعين العميد بأمر من وزير المعارف العمومية من بين ثلاثة من الأساتذة
المصريين ذوي الكراسي، يرشحهم مجلس الكلية ويكون تعيينه لمدة ثلاث سنوات

لولا تجوز اقالة العميد من العادة قبل انقضاء المدة المذكورة الا بقرار
من الوزير بعد موافقة مجلس الجامعة .

لولا تجوز اعادة ترشيح العميد المقال قبل مضي سنتين .

لوكيل الكلية ينتخبه مجلس الكلية من بين الأساتذة المصريين ذوي
الكراسي لمدة سنتين قابلة للتجديد ويقوم مقام العميد عند غيابه في جميع
اختصاصاته .

مادة ٢ - لكل وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في ٢١ شوال سنة ١٣٧٠ (٢٥ يولييه سنة ١٩٥١)

فاروق

نائب امير حفرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير المعارف العمومية (بالنيابة)

احمد هليان هنام